

الشرق الأوسط - سوريا

أوروبا تعيد سوريا إلى إطار الشركة: اتفاق 1978 يعود بالكل بعد خمسة عشر عاماً

تاريخ النشر

12 مايو 2026

الكاتب

أ. سمير بقر

رئيس تحرير شبكة سيرييا مورس الإعلامية



قرار الاتحاد الأوروبي إنهاء التعليق الجزئي لاتفاق التعلين مع سوريا
ترافق مع أول حوار سياسي رفيع المستوى بين الجانبين، في انتقال واضح من
سياسة العقوبات وإدارة الأزمة إلى بناء علاقة مؤسسية تقوم على التجارة
والتعليق وإزالة الجمار.

□

بروكسل – 12 مايو/ أيار 2026

بعد خمسة عشر عاماً من تعليق أجزاء أساسية من علاقته الاقتصادية مع هـ، عاد الاتحاد

الأوروبي في 11 مايو/أيار التطبيق الكامل لاتفاق التعاون مع سوريا، في خطوة تصل معف يتجاوز
سلطة مجموعة من الحكم التجارية.

فقد لعقد مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً يهي التعليق الجزئي للاتفاق الذي يعود إلى عام 1977
وحل ديز التطبيق في 1978 مغيلاً بذلك القرار الأوروبي الذي كُخذ عام 2011 رداً على
الانتهاكات الجسيمة التي ارتكها نظم بشار الأسد.

وفي اليوم نفسه، عقدت بروكسل أول حوار سياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وسوريا منذ
التحول السياسي الذي أعقب سقوط نظم الأسد، برئاسة مشتركة بين مسؤولية السياسة الخارجية
الأوروبية كايكالل وزير الخارجية السوي سعد الشيباني.
تزامن الممارن— القانوني والسياسي— لم يكن عرضياً.

فبعد عام وكز فيه الاتحاد الأوروبي على رفع العقوبات الاقتصادية وفتح قنوات التواصل مع
السلطات السورية الجديدة، بدأ في مايو/أيار الانتقال إلى مرحلة مختلفة: إقامة علاقة
طبيعية ومؤسسية مع الدولة السورية.

□

من تعليق 2011 إلى قرار 2026

على الاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول 2011 أجزاء من اتفاق التعاون رداً على القمع الذي مارسه
نظم الأسد ضد السوريين.

وشمل التعليق أحكاماً تجارية تزيل القيود الكمية المفروضة على بض الواردات السورية، بما فيها
النفط والمنتجات النفطية والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وتم توسيع الإجراءات في العلم
التألي.

كان المشهد الذي استند إليه ذلك القرار تغيير جذرياً بعد سقوط الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024
في مايو/أيار 2025 وضع الاتحاد الأوروبي عقوباته الاقتصادية على سوريا، مع الإبقاء على
القيود المرتبطة بشباب أمنية وصف الإجراءات التي تتصف الأسد وأفراداً وكيانات مرتبطة
بالنظم السابق.

وفي أبريل/نيسان 2026 قترحت المجموعة الأوروبية إنهاء التعليق المتبقي لاتفاق التعاون.
وفي 11 مايو، أصبح الاقتراح قراراً أوروبياً رسمياً.
وقال مجلس الاتحاد الأوروبي إن الطرف الذي ألت إلى تعليق الاتفاق لم تعد قائمة، وإن سلطة
تطبيقه الكامل تنسجم مع سياسة أوروبية تهدف إلى دعم انتقال سلمي وشامل وسلامة سوريا في
تعليقها الجملي والقطعي.

□

ما الذي يتغير عملياً؟

من الناحية القانونية، يزيل القرار القيود التي كانت ما تزال مفروضة على تطبيق بض بنود
الاتفاق التجاري.

كان أهميته بالنسبة إلى القطاع السوي تتجاوز المنتجات التي يشملها.
فالالاتفاق يوفر منذ عقود الإطار القانوني الأساسي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين سوريا
والاتحاد الأوروبي.

والهبة الكاملة إليه تعني أن العلاقة لم تعد تعتمد فقط على إجراءات من العقوبات أو قرارات
سياسية مؤقتة، وإنما تعود إلى إطار تعاقبي مستقر بين الطرفين.
وهذا اتفاق مهم للشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية.
رفع العقوبات يعني أن التعلل أصبح ممكناً.
لما وجود إطار تعاون رسمي فيعني أن هدف وبروكسل بدأتاً إقامة علاقة بنده القولد التي يمكن أن ينمو
داخلها ذلك التعلل.

وتتيح الحكم المتعلقة إزالة قيود على واردات سورية محمية، بما فيها النفط والمنتجات
النفطية وبض المعادن والمسلح الأخي.
مع ذلك، فإن سلطة الاتفاق لا تعني أن التجارة ستعود تلقائياً إلى مستويات ما قبل الحرب.

فالبنية الإنتاجية السورية ما تزال بحاجة إلى خطة تفصيلية، والظلم المصرفي يحتاج إلى معالجة علاقاته الخارجية، فيما استهدف الشركات الأوروبية حاجة إلى تقييم المخاطر القانونية والمالية والاستثمارية قبل الحول إلى السوق.

□

لأول مرة: حوار سيشي مؤسسي

رصاصات الخطوة الأكثر دلالة في 11 مايو هي أن القرار التجاري لم يحدث منفرداً. في اليوم نفسه، جلس الشيباني وكايا كالس على رأس أول حوار سيشي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وسوريا.

ونش الجتمع العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية وحسم عملية الانتقال السورية، إضافة إلى التعافي الجفهي والقضلي وإدلة الجمار وحقوق السوريين بهذف مكوّناتهم. وقالت كالس إن الخطوات الأوروبية تمثل إشارة مهمة إلى تطبيع العلاقات مع سوريا، مشيرة إلى أن الاتحاد تحرك سريعاً لحسم عملية الانتقال وإدلة الجمار بعد سقوط ظلم الأسد.

الأممية هناهي الانتقال من دبلوماسية الزيارات إلى دبلوماسية المؤسسات. فالقدمات بين الرئسة ووزراء الخارجية يمكن أن تطف علاقة جديدة، كن الحوار السيشي الحوي والاتقك القانونية والبرمج القضائية هي التي تمنح تك العلاقة القدرة على الاستقرار.

□

إدلة الجمار تحلّ إطاراً حولياً جديداً

شهد اليوم نفسه أيضاً انعقاد منتدى تنسيق الشركة مع سوريا، التي ظمته المفوضية الأوروبية بالشترك مع السلطات السورية الانتقالية.

ضم المنتدى حولاً لعضد في الاتحاد الأوروبي وحولاً شركة وممثلين عن الأمم المتحدة ومؤسسات مالية حولية، بهدف تنسيق المساعدات ومهود التعافي وإدلة الجمار مع الأولويات السورية.

ومعه خطوة مهمة لسوريا.

فإدلة بنده بلاد هت الحز جزءاً كبيراً من بنية التحتية وقضله تحتاج إلى أكثر من اتقك ثنائية منفصلة.

تحتاج هتف إلى قدرة على تنسيق التمويل الحوي وتحديد أولويات وطنية ومع تكرار المشروعات أو قاربها، والهم بنده مؤسسات تستطيع إدارة مليارات الحوارك بطريقة قابلة للمساءلة.

ومن هنا، بدك أوروبا تستخدم شيئاً تفكه إلى جانب المل: قدرتها على جمع الحول والمؤسسات الحولية حول إطار واحد.

□

أوروبا تعيد تعريف علاقتها بسوريا

منذ عام 2011 ارتبط المل السوري في بروكسل بثلاثة عناوين رئيسية: العقوبات، والمساعدات الإنسانية، واللجوء.

قرار مايو لا يغيث الملكت، كنه يضيف إليها عناوين جديدة: التجارة، والاستثمار، وإدلة الجمار، والتمويل السيشي المنظم.

وتشير المفوضية الأوروبية إلى أن الاتحاد وحوله اللعضد قهوا منذ عام 2011 أكثر من 41 مليار يورو من المساعدات الإنسانية والتنمية وحسم الاستقرار للسوريين وللحل التي شغلت اللاجئين. ومع الإطار الجديد، بدك بروكسل تتحدث بصورة متزايدة عن التعافي وإدلة الانهالج القضلي لسوريا في ضاهها المتوسطي.

هذا التحول هم في قرعة المرحلة السورية الجديدة.

فالمساعدات تساعد المجتمع على تعال الأزمة.

لما التجارة والاستثمار والمؤسسات هي ألوت تحتاجها الحولة للخروج منها.

الشركة الأوروبية تبغ مشروطة بالانتقل

رغم ذلك، لا تعفي شتاعة العلاقة أن أوروبا تخذ عن شروطها السياسية.
فالحوار الي انعقد في بروكسل كد مجدداً صم الاتحاد لهلية انتقل شاملة تحفظ عن حقوق جميع
المواطنين السوريين، إلف جانب الاستقرار وإلحة الإعمار والتنمية.
وهذا يعكس جوهر السياسة الأوروبية بعد الأسد.
بروكسل لم تعد تدول التأثير في سوريا من خلال العزلة الاقتصادية الشاملة، كما لم تنقل
أيضاً إلف علاقة خالية من الشرط.
الفق هو أن أوت التأثير لمحت الآن موجبة دلال العلاقة: التجارة، التمويل، والحوار
السياسي، وصم المؤسسات، والشركات التنموية.

من رفع الحواجز إلف بنة الجسور

في أبريل، قترحت المفوضية الأوروبية شتاعة الاتفاق.
وفي 11 مايو، حوّل مجلس الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح إلف قرار، فيما جلس المسؤولون السوريون
والأوروبيون في بروكسل لبد أول حوار سياسي مؤسسي من نوعه.
هذه الخطوات مجتعة تجعل الحث أكبر من مجرد تعديل تجاري.
وفي عام 2011، كان تعليق الاتفاق جزءاً من عملية فك الارتبط بين أوروبا وعظم الأسد.
وبعد خمسة عشر عاماً، لمحت شتاعاته جزءاً من محاولة بنة علاقة مع الحالة السورية الي خرجت
من تك المرحلة.
ان يؤي الاتفاق وصحه إلف إلمة بنة سوريا، وان يعيد التجارة والاستثمار بين لية ودها.
كته يزيل طبقة أذى من البنية القانونية الي شت ذلك الحث، ويستبدل بها إطاراً يقوم عن
التعاون.

وبذلك انتقلت العلاقة السورية-الأوروبية في 11 مايو/أيار خطوة إضافية:
من إلهة سياسة العزلة إلف البد ببنة سياسة الشركة.



SCAN TO READ

الرابط اليهي للعقال

قرأ العقال عن الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=11351